Issue 6219 Thursday 13/12/2018
الزمان – السنة الحادية والعشرون العدد 6219 الخميس 5 من ربيع الثاني 1440 هـ 13 من كانون الاول (ديسمبر) 2018م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

ثقافة حلف الفضول

عبد الحسين شعبان
بيروت

إذا كانت الأمم والشعوب والبلدان تؤكد رافدها الثقافي لحقوق الإنسان، فمن حق العرب والمسلمين أن يعتزوا برافدهم التاريخي للفكرة الكونية أيضاً. ولعلّ مناسبة الحديث هذا هو الذكرى الـ 70لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (10/كانون الأول/ 1948) والتئام المؤتمر الدولي "لمنتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة" في أبو ظبي (دولة الإمارات العربية المتحدة) تحت عنوان : "حلف الفضول: فرصة للسلام العالمي". وفي مثل هذه المناسبات فإن الدول تتبارى في كل عام لإظهار التزامها بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان، خصوصاً وقد أصبحت معياراً لا غنى عنه لقياس تقدّم أي بلد أو مجتمع أو جماعة بشرية. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته بعض البلدان العربية في هذا الميدان، إلّا أنه يظلّ دون المستوى المطلوب، علماً بأن ليس بإمكان مجتمع ما أو دولة ما إعفاء نفسها أو غضّ الطرف عن مدى التزامها بها.

عهد عظيم

وإذا كان البريطانيون يفخرون بوثيقة الماغنا كارتا العهد العظيم الصادرة عام 1215والأمريكان بإعلان الدستور عام 1776بوصفه النواة الأساسية لحقوق الإنسان، والفرنسيون بوثيقة "حقوق الإنسان والمواطن" بعد الثورة الفرنسية العام 1789 ويعدونها الانطلاقة الأولى لحقوق الإنسان، والروس بمبادئ الثورة الاكتوبرية عام 1917خصوصاً ما له علاقة بحقوق الإنسان الجماعية وحق الشعوب في تقرير مصيرها، ويفعل أصحاب الحضارات القديمة من الصينيين والهنود واليونانيين والرومان مثلهم، فمن باب أولى للعرب الاحتفاء بأول جمعية لحقوق الإنسان في العالم ونعني بها " حلف الفضول"، ناهيك عن الشذرات الأولى لحضاراتهم القديمة. لقد نشأ "حلف الفضول" في أواخر القرن السادس الميلادي (من المرجح بين (595-590 حين اجتمع فضلاء مكة في دار عبدالله بن جدعان وتعاهدوا على أن " لا يدعوا ببطن مكّة مظلوماً من أهلها ، أو ممن دخلها من سائر الناس، إلّا كانوا معه على ظالمه حتى تردّ مظلمته". وإذا كان حلف الفضول (العربي) قد جاء في زمن الجاهلية، فإن الإسلام اتخذ منه موقفاً إيجابياً، وحين سُئل الرسول محمد (ص) عنه فأشار " شهدت مع أعمامي في دار عبدالله بن جدعان حلفاً لو أنني دُعيت إلى مثله في الإسلام لأجبت" علماً بأن النبي محمد (ص) كان قد ألغى جميع أحلاف الجاهلية باستثناء "حلف الفضول"، لأن الإسلام جاء دفاعاً عن المظلومين وعن حقوقهم وتأكيداً للكرامة الإنسانية بين البشر.

حقوق الانسان

وإذا كان العرب في الماضي قد قاربوا فكرة حقوق الإنسان، ولهم رافدهم الثقافي بما يزيد عن 1400سنة، فإن من حقهم ، بل ومن واجبهم أيضاً أن يقاربوا الفكرة المعاصرة بانفتاح ، خصوصاً وإن في تاريخهم ما يدعمها من وثائق ونصوص في مقدمتها وأولها القرآن الكريم ودستور المدينة والعهدة العمرية وغيرها، وهو ما تفعله الشعوب والأمم الأخرى حين تفتش عمّا يدعم الفكرة في تاريخها.

حلف الفضول

وعلينا اليوم أن ندعو العالم للتبصّر بحلف الفضول باعتباره أول وثيقة تقارب فكرة حقوق الإنسان يلجأ إليها المظلوم مثلما يلجأ اليوم إلى المنظمات الدولية للدفاع عنه، فإن الخطوة الأولى تبدأ من داخلنا لتعميم " ثقافة حلف الفضول" ومنع الظلم عن سائر الناس ورد الحقوق إليهم. وهو ما أكّده "منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة " بدعوته إلى التفكير بوضع خارطة طريق وتقديم مبادرات لتحقيق أهداف حلف الفضول الجديد وترسيخ وتطوير نموذج "قوافل السلام ليصبح آلية للتعايش " انطلاقاً من القيم المشتركة . وكانت مبادرة عدد من المثقفين والحقوقيين العرب منذ أربعة عقود من الزمان باستعادة الإرث الثقافي العربي انطلاقاً من فكرة "حلف الفضول " أسوة ببقية الأمم والشعوب قد لقيّت صدى إيجابياً أولياً لدى المجتمع المدني العالمي، وقد آن الأوان لتعبئة الجهود العربية والإسلامية الرسمية وشبه الرسمية لوضعها موضع التطبيق من جانب الأمم المتحدة التي أوردت الإشارة إلى حلف الفضول في العام 2007برسالة من المفوضية السامية لحقوق الإنسان بعد مخاطبات عديدة. ولا شكّ أن هذه الاستعادة تمنحنا ثقة ومكانة دولية أكبر، فالعرب ليسوا كياناً متناقضاً مع حقوق الإنسان بالفطرة أو متصادماً معها ثقافياً حسب وجهة النظر الغربية السائدة، التي تستند إلى سجلهم الحالي بخصوص حقوق الإنسان، وهو غير مشجّع، بما يعطي المبرّر لمثل هذا التصوّر المهين إذا افترضنا حسن النية وعدم التغوّل عليهم أو التربص بهم. العرب معنيون مثل غيرهم بحقوق الإنسان دفاعاً عن حقهم القومي في الوجود وهويّتهم الخاصة في الانبعاث وتقرير المصير وتحقيق التقدّم وفقاً لخصائصهم الثقافية والدينية، دون إهمال التطور العالمي في هذا الميدان أو التحلّل من التزاماته ذات الطبيعة الشمولية وغير القابلة للتجزئة. الخطوة الأولى نحو "حلف الفضول الجديد" تبدأ من إقرارنا كعرب بفضائله والتمسك بقيّمه ومن ثم مطالبة الآخرين بشراكة جديدة باستلهام القيم الإنسانية المشتركة، وخصوصاً المساواة بين البشر ورد الظلم وتحقيق العدالة ولنا عودة لمعالجة فكرة " حلف الفضول الجديد".

□ باحث ومفكر عربي

النمو والتنمية الإقتصادية ومعوقاتها والإعمار وإعادته 2-2

دريد محمود الشاكر العنزي
بغداد

(الدول الصناعية السبع والعراق)
والذي يلخص ...بالاتفاق مع الدول الصناعية السبع ...على ان تسلم مجموعة من المكامن النفطية تصل الى 14او اكثر مكمنا لتستكشفها وتنتج النفط الخام وتعمر البلاد من الالف الى الياء بان تستلم مبالغها من اخذ النفط مقابل التنفيذ وخارج حصة اوبك ومن دائرة خاصة وبمراقبة من الجهات العراقية وجهات تحكيم دولية ...ولجان مشتركة,ولها برنامج عمل خاص جدا .
علما ان لدى العراق 412 مكمنا نفطيا على مساحة العراق يمكن استثمارها لبناء العراق ولعشرين سنة قادمة تهيئ كافة الاحتياجات
وخلافة فنحن في تعثر لخمسين سنة قادمة على هذه الوتيرةالتي يسير بها الاقتصاد العراقي.
ومن مشاكل التنمية والقطاع الخاص هي مشكلة الاستثمار وقانون الاستثمار المعمول به والذي يدافع عنه وبشكل مستميت الكثير من غير الاقتصاديين وهم من رجال الدولة .
ولنا مقال بذلك موسوم (البديل للاستثمار)
حيث ضربنا مثلا بسيطا .
ان انشاء معمل سمنت بكلفة 250 مليون دولار لانتاج 2000طن سمنت يوميا.
-- تسديد الكلفة خلال 5 سنوات وحسب دراسةالجدوى للمعمل ,,,ما هوعمله الباقي من المدة التشغيلية,,,غير امتصاص المادة الاولية لمدة 40 سنة دون عائد يذكر للعراق الا عدد لايزيدعن الف مواطن يعمل بالمعمل وخدمات نقل.
انه منتج مدفوع الثمن مرتين الاولى كمادة اولية وهي بالمجان او بسعر رمزي للمستثمر او بهامش سعري والثانية سعر المنتج النهائي الذي لايقل عن السوق العالمي كثيرا وهذه تكلفة غير محسوبة وغير منتبه لها من قبل المعنيين.
.عشرة معامل سمنت استثمار اجنبي داخل العراق .....اين منها القطاع الخاص الوطني...
.عشرة معامل كبيرة للخياطة استثمار ...اين منها القطاع الخاص الوطني....والحكومي.
.عشرة معامل ادوية استثمار...اين منها القطاع الخاص الوطني...والحكومي.
.عشر مطاحن ظخمة ....
.عشرة معامل منظفات....
ناهيك عن المشاريع الكبيرة مثل المصافي والبتروكيميائية والاسمدة التي لايفكرب الدخول بها القطاع الخاص العراقي لانه لايمتلك اي مقوم للدخول.
وهكذا فالبديل للاستثمار هو نظام ال ...بي او تي..واخواتها,على ان يكون للقطاع الخاص العراقي الوطني دوربها وبمشاركة المصارف...
علماان هذه الطريقة اتبعت منذ ثمانينات القرن الماضي في اكثر دول العالم .
..ولها فوائد جمة...
ولم يتبن اي مصرف اهلي او حكومي اي مشروع استثماري مشترك بين المستثمر الاجنبي ومستثمرعراقي وبرعاية المصرف العراقي مالي اومشاركة المستثمر العراقي ..وقد وضحنا ذلك في الدراسة او المقال الموسوم البديل للاستثمار...فسيكون مشجعا للمستثمر الاجنبي لوجود مصرف ضامن ويكون دعما للمستثمر العراقي وبنظام ,البديل للاستثمار ,ففي كل سنة سينشئ ما لايقل عن 40 معملا مختلف الحجم والاختصاص ,واذا كان هناك تشريع مخالف او لم يكن هناك تشريع فيسن لذلك.
وملكيته ستعود للعراقيين بعدعشر سنوات في اعلى المستويات ,بدل الاربعين سنة في النظام الاستثماري المعمول به.بينما موضوعة الاستثمار في القطاع السكني ليس بطريقة قانون الاستثمارالقائم ,,,بل باي طريقة ممكن العمل بها,,,صح ,,,لان بعد سنة سيسكن المواطن فهي الاسرع مردودية للمواطن .
من باب اولى ان ننظرالى الواقع العراقي ولمختلف النواحي لنرى ماذا ينطبق عليه من عملية اقتصادية ,ان كل ماذكراعلاه يمكن ان يضاف له الكثير من التحقيقات والاحتمالات وتطبق عليه المقترحات بمختلف صنوفها وهويحتاج الى اكثر,وهنا تظهر لنا حاله مطروقة سابقة ومعروفة لكن تباعدت عنها الابصار الاوهي...
..الحقيقةالمرة ان العراق يحتاج الى اعادة اعمار بكل معنى الكلمة...
والنظر ليس لسد الحاجة بالكفاف ...انما وضع اسس لبناء على المدى الطويل بتهيئة قاعدة بناء تحتي للمستقبل ,لاستقبال موضوعة التنمية الاقتصادية الشاملة,والبدء من الصفر وترك القديم .
فسياسة اعادة الاعمارليست كاي سياسة بل تنفرد بتحقيق المواضيع الملحة والاولويات للمجتمع وان تاخر بناء البعض من الضروريات فللاولويات اهمية اكبر من الضروريات...وهناك موضوعتان نحتاج الى علاجها لنبدءبشكل صحيح...
الاولى ..الفساد المالي المستشري..والذي هوداخلي وخارجي الداخلي السرقات التي تحدث عنها الجميع وما دخل للعراق من مبالغ طائلة ولم تصرف على اي من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ونرى حالنا الان.
والخارجي تكملة لهذا الفساد وهوحالة قبول الاموال الطائلة في البنوك الفاسده والتي قبلت ايداع الاموال الطائلة وبصورة غيرقانونية فكيف يصل حساب 4000 دولار مفتوح حديثا الى ملايين الدولارات خلال اشهر وبدون مستندات عمل,ووحتى لو رتبت اوراق لذلك .
ومابينهما كيفية وصول هذه الاموال الى تلك البنوك انها قنوات فساد وفي كل الاتجاهات ولنا مقال يحدد ان تقام دعاوى دولية على هذه الالية من التهريب. والجانب الاكبر والمستشري الفساد الاداري والذي هواكثر طامة من الاول حيث ان المعني في التنفيذ لايعي ماذا يفعل في الامور الاعتيادية فكيف والحال بالازمة .
وان منتسبي الوزارة من المفروض ان يكونو اكثر كفاءه من الاخرين فكيف بمجالس المحافظات والمحافظين.
اذ من اين نبدأ وما هي الطريقة الاسلم لبناء العراق.
لسنا بحاجةالى شرح اطول عن وضع العراق..الان العراق مقسم الى قسمين اداريين .
الاول الاقليم والثاني بقيةالعراق بمحافظاته ال14 عشر وهي ما تهمنا كعملية ادارية.
وهذه تعاني مختلف انواع التخلف والجزء الشمالي منها يعاني اثار الحرب التي حررتها من داعش كلا القسمين الاداريين يحتاج الى برنامج عمل واعمار بشكل مستقل.
الان الاهم من كل اشكال التنمية وجزئياتها من تنمية قطاع على قطاع على حساب قطاع لان التنمية القطاعية ستواجه مشاكل التخلف العام وتذهب كل الجهود سدى.
امامنا الان فقط مبدء اعادة الاعمار..
من اهم شروط اعادة الاعمار انها تعتمد على اختيار المشاريع ذات الاولوية في استقرار الحالة الاجتماعية .. اولويات اعادة الاعمار..
---(بناء قدرة الحكومة العراقية على ادارة برنامج إعادة الاعماروالبدء في برامج طوارئ تدريبية تنفيذية اشرافية للوفاء بحاجات ملحة كخلق فرص العمل وانعاش البنية التحتية والخدمات الأساسية ---).

بطاقة تموينية

__البطاقة التموينية هي الاساس لشموليتها وكما اقترحنا في نظام المقاصة خارج الموازنة والتخصيصات وزيادتها كما ونوعا.
__الصرف الصحي وبشكل وحدات صغيرة سريعة الانجاز وسريعة تحقيق الفائدةوالمنتشرة في المدن والنواحي ,مع الابقاء على المركزية منها تحت النظر.
__المدارس وملحقاتها من مختبرات ومتعلقات بالرياضة والمنتشرة في اقصى الوحدات الادارية (ومشمول بذلك قطاع التعليم العالي الحكومي والتقليل من القطاع الخاص في مجال التعليم العالي وخلق قطاع مشترك اكبر لان اهداف التعليم الخاص نراها منحرفة جدا الان مما نلاحظة من تسيب بمعنى الكلمة وعلى مختلف الصعد واكيد الربح المادي وهو الغالب وضخ الخرجين).
__الوحدات الصحية المتكاملة الصغيرة والمتوسطة والمنتشرة في اقصى الوحدات الادارية ولسرعة الانجاز .
__هذه اساسيات العملية ومنها تخلق العديد من فرص العمل ذات الانتشار الواسع وسوف تخلق او هي تحتاج الى الكثير من الاحتياجات لاستكمالها وتخلق مجالات اخرى.اما الصرف الصحي فسيمكن المعنيين من توفير مصاريف كثيرة تصرف على المرضى والامراض.
__تخصيص مبلغ لخلق فرص عمل سريعة ولكل محافظة حسب خصوصيتها.
__الامن المائي لاهميته وعموميته لثلاث مواضيع هي الحياتيةاليومية الزراعية والنفطية.
__الزراعة وبشكل جزئي لكل منطقة ولكل قطاع وحسب توفر الظروف الملائمة لذلك .
....هذه اوليات الخطوات السريعة في البناء الجديد على ان تحسب لسنوات قادمة من سدالحاجة.
اماعلى المدى المتوسط...
العملية الاعمارية في القطاع الزراعي بشكل متكامل وواسع لانه الاكثر توفرا والاكبر سوقا والطلب عليه متجدد ومستمر ,,,فمن الواجب توفير كافة مستلزمات هذا الجانب لبناء قاعدة زراعية صناعية واسعة واسس لزراعة مستدامة,,,وقد وعت اليابان والصين وكوريا وماليزيا ودول اخرى الى اهمية اولوية الزراعة على الصناعة حيث اغفلت الجانب الزراعي ووقعت بعملية الاحادية الاقتصادية الصناعية مما كلفها سنوات في تهيئة مستلزمات الطلب الداخلي,وكان لنا مثل منشور على اهمية الزراعة والاكتفاء الذاتي__توفير ماعون زلاطة فقط لكل فرد عراقي لا اكثر بالاكتفاء الذاتي لانتاجها محليا__ليصبح مردود العملية على اقل تقدير 500-600 مليارديناركعراقي سنويا وتحسب بـ 100 غرام طماطة و 70 غرام اخيار و 50 غراما بصل لكل مواطن عراقي, اما اذا دخلت العملية الى التصدير فحسابها حساب.وما سيتوفر من اليات تنفيذ هذا الموضوع سيكون الطثير من الخدمات.
__تشجيع الصناعات ذات الاساس المحلي الداخلي والذي يتوفر 70- %80من مقومات انشائها ,وهناك عشرات منها داخليا.
اما على المدى البعيد..
فالصناعات المتوسطة والثقيلة والتي فشلت كافة مستويات الاداره والخطط في تحقيق مشروع واحد منها,,,لامصفى ولابتروكيميائيات ولا فوسفات ولا صناعات ملحية (غاز الكلورين السائل)ولا صناعات كبريتية ولا صناعات مستخلصة من الغاز,,وموادها الخام متوفرةبشكل كامل وسوقها الداخلي والخارجي متعاظم.من متداخلات العملية الاقتصادية اعلاه هي مواضيع النقل والكهرباء والطرق والجسور.
والاهم والمهم هو الانسان حيث يجب ان يخصص له برنامج من الطفولة لانه الهدف في كل العملية اما موضوعة الانعاش للاقتصاد فنحتاج الى صدمة اقتصادية كالكهربائية للمريض مثلا.
....انشاء ميناء الفاو ...وملحقاته قبل ان نفقده جزئيا من انشاء خطوط سكك حديد هي خناجر في خاصرته.شراء اكثر من اربعة مصافي بطاقات متوسطة ,كما ذكرنا اعلاه,ونصبها في محافظات ,ماليا متعددة العوائد,وتشغيليان توفر الكثير من فرص العمل.
ومن القطاعات التي تقدم للاستثمار مع الكثير من التسهيلات الاضافية هو قطاع السكن الذي يشمل كل العراق وتفرد له فقرات تسهيلية قانونية خاصة وحتى تخصيصات ماليةلانها ستستقطع من المواطن سريعا كمقدمة اودفعة اولى ومردويته عالية جدا اجتماعيا.

اسس عامة

عموماً، يمكن تقسيم مهام إعادة الإعمار حسب نظام الحكم والمجتمع والأعراف السائدة إلى أقسام عديدة شديدة التنوع والتباين بين محافظة واخرى، إلا أن الأساسي والمشترك بين الجميع يكون كالتالي (واضعين نصب اعيننا ان كافة محافظات العراق تعاني ويلات الحرب بشكل مباشر او غير مباشر ومن الاهمال الذي هوربما اكبر من اثار الحرب وتلاحظ هذه الحالة في محافظات الوسط والجنوب).
1-توفر النية الصادقة من عملية البناء الاقتصادي لدى اصحاب القرار.
2-الخروج من دائرة الفساد المستشري في عموم الدوائر وبكافة المستويات والذي له مكانة داخلية وخارجية,والمهم ايقاف الفساد الان وايقاف استمراريته ,,,هذا اولا,,,وثانيا ,,,محاربة القديم وتصفيته والا انتهينا الى حرب على الفساد والفاسدين ونسينا اعادة الاعمار لانها عملية متداخلة اكثر من حرب معلنة والمواجهه واضحة فيها.
3- ترتيب اداري جديد يخلو من التعينات العشوائية وغير الكفوءةفي كل المستويات.
4- النهوض الاقتصادي ويعنى علاج الفجوة الاقتصادية المتولدة عن الحرب اولا، ومن ثم تأمين موارد إعادة الإعمار، وضمان استمراريته، وعدم توقفه عند نقطة التوفير الاولي والاساسي للامور الاساسية في منطقة معينة.
5- النهوض الاجتماعي ويعنى باحتضان المتضررين من الحرب، من ذوي الشهداء والقتلى، والجرحى، والمشردين واللاجئين ،النازحين , والفقراء..إلخ كمبدأ اولي في اعادة البناءفي المناطق المحررةوالشهداء وعوائلهم في المناطق التي شاركت في التحرير في مناطق المعارك وهم اعداد لايستهان بها لشراسة المعركة.وتنوع وتعدداشكال الخسائر فيها.
6-النهوض العمراني واساسه السكني هنا سيكون من الواجبات المهمة، ويعنى هذا القسم بعلاج المناطق المتضررة من الحرب، وإعادة تأهيلها أو بنائها لتكون قابلةً للاستخدام البشري من جديد، إضافةً إلى معالجة مشاكل عمرانية خاصة بالحرب، كالإيواء المؤقت، وإعادة تأهيل البنى التحتية، وإعادة تأهيل.كافة الاحتياجات الضرورية اليومية السريعة والتي لها مساس مباشر.
انها من المهام ألاعظم التي ذكرت آنفاً، وحتى أدق التفاصيل الحياتية.
يمكن مما سبق، استنتاج كون النهوض العمراني والمعماري أحد أصعب مهام إعادة الإعمار، وقبل كل شيء، على المعنيين أن يقرروا إذا ما كان النهوض سيكون عمرانياً بحتاً، أم معمارياً ايظا، أم سيكون خليطاً بين الاثنين.
لم يسبق تاريخياً وأن كان النهوض بعد الحرب وإعادة الإعمار ذا طابع معماري بحت، إلا أن العمارة أخذت هامشاً كبيراً تخطيطياً ، ناهيك عن ساكنيها، وبناءً عليه، تختصر الخيارات إلى نهوض عمراني بحت، او نهوض عمراني معماري، وفي الحالة الأولى جملة من المتطلبات العامة، تتلخص خطوطها العريضة في:
اولا--هل يرى اداريو الأزمة في الدمار الناتج عن الحروب فرصةً في النهوض؟ أم يرون فيها أزمةً يجب حلها كيفما اتفق، ويؤجل التفكير في النهوض حتى وقت لاحق؟.

تمويل ذاتي

ثانيا--هل سيكون التمويل ذاتياً أم سيكون خارجياً، في الحالة الأولى، هل يتحمل المجتمع بعد كل ما عاناه عبء تكاليف إعادة الإعمار الهائلة؟ لاتتوفر لديه الامكانات؟ام غير مؤمن بدور الدولة واداريها ؟ام يعاني استمرار الفساد؟
الحالة الثانية، هل للدولة موقف مقبول من العالم ليتم الاقراض وإلى أية درجة سيؤثر هذا الأمر في مستقبلها الاقتصادي ومدى امكانية التسديد.
الحالة الثالثة..هل من داعم لعملية اعادةالاعمار ففي حالنا مؤتمرات لم تجدي اي نفع وتحولت الى الاقرب من الاستجداء وحتى التمثيل لاغير.
رابعا..ما هي الحلول المؤقتة لإيواء المشردين والمتضررين؟ هل تستطيع الدولة تعويضهم مادياً ؟وهل التعويض المادي مجد في مثل هكذ حالات؟
خامسا..ما هي درجة الوعي الاجتماعي لصعوبة المرحلة القادمة إن كان التمويل ذاتياً؟ وما هي درجة وعيه لصعوبة المرحلة التي تليها إن كان التمويل خارجياً؟
سادسا..ما هي الأسس التي سيتم هيكلة إعادة الاعمار بناءً عليها؟ هل سيتم تحسين البنى التحتية أم إعادة بنائها وحسب؟ وما هي الخطوط العريضة لإعادة تأهيل الشرائح المتضررة تخطيطياً. ومادياً ومعنوياً وما هي سرعة التنفيذ؟
سابعا..ما هو عدد المراحل التي ستتم خلالها عملية إعادة الإعمار؟ ما هي ماهية كل مرحلة؟ وكم مدة هذه المراحل؟اليس من المفروض اختزال الزمن؟.
ما هو الهامش المعطى لتحقيق اعمارحقيقي ذي معنىً ضمن هيكلية إعادة الإعمار والعمارة؟وهل سنفقد الملامح التراثية لكل منطقة وبلدة ومكان ام ستؤخذ بنظر الاعتبار.
ولما للعراق من خصوصية كما لكل بلد لكن التقسيم الذي منحنا به من شمول محافظات بدمار حربي ومحافظات بدمار سوء الادارة نقدم ما يلي من مقترحات لاعادة الاعمار الكلي والحالي والمستقبلي.
1- ينبغي ان تنفذ عملية اعادة البناء وفقا لاهداف اقتصادية ومالية واجتماعية واضحة وعبر رسائل تطبيقية خفيفة وفاعلية وتعبوية للمجتمع المدني او للمنظمات الموازية له حسب نظام الدولة ولطاقات ومؤهلات افراد المجتمع المقيمين والمغتربين.
2- الهدف الرئيسي وعلى المدى البعيد لاعادة البناء هو تصحيح كل اشكال الخلل التقليدي في بنية الاقتصاد عبر ضمان تنوع القطاعات المنتجة وتنمية كل مناطق البلاد واستغلال كل طاقاتها وخلق طاقات جديدة ومتجددة وفي كافة المجالات.
3- لا بد لعملية اعادة البناء ان تشكل ركيزة اساسية تنبثق منها عملية تنموية تضمن نسبة نمو مرتفعة ومتواصلة للاقتصاد من خلال تعبئة الموارد البشرية واستغلال منابع المياه والقدرات الزراعية والغذائية واستغلال الطاقات .. الخ. في مجال الانتاج والخدمات ايجاد الجديد منها وخلق سبل النجاح والديمومة.
4-يجب الاستفادة من المخزون غير المستثمر لاي طاقة متاحة، وإعطاء الأولوية لليد العاملة المحلية.
5-يجب تعزيز قطاعي التعليم العلمي والتقني.
6-يجب تعزيزالقضاء كهدف أساسي يوازي في أهميته هدف إعادة تأهيل البنى التحتية.
7-يجب إلغاء كل احتكار اقتصادي لأي مجال استثماري تمهيداً لإعادة تأهيل البنى الاستثمارية وجذب رؤوس الأموال المحلية والمغتربة والخارجية.
8-يجب توزيع المهام بشكل يضمن مشاركة الجميع أكبر مشاركة فاعلة في عملية إعادة الإعمار.
9-يجب على المصارف المحلية استقطاب رؤوس الأموال باعتبار أنها مصدر رئيسي لرؤوس الأموال الاستثمارية التي ستشغل في إعادة إعمار الدولة. يجب أن يرافق عملية إعادة الإعمار استقرار سياسي وأمني في الدولة ولامد طويل. على ان تؤخذ او تتبع معادلة في هذا المجال.
عدد السكان ,حجم الاضرار ,حجم الاحتياجات, المباشرة, حجم الاحتياجات المستقبلية القريبة والبعيدة ,سياسة التخصيص ,سياسة الاقتراض..
وبشكل استثنائي اعادةالنازحين والمهاجرين والمهجرين...واطلاق سراح السجناء.
ان مقترحنا الدول الصناعية السبع والعراق ...هو الحل الامثل.
ومن البديهي مع هذا التاسيس الجديد للبناء الاقتصادي ان تسير بنفس المستوى اواسرع بناء صياغة القوانين لانشاء القطاع الخاص اداريا واقتصاديا .
على ان تتبنى الاتحادات والجمعيات والنقابات دوائرها القانونية والاقتصادية ذلك لانها بتماس اكثر من الاخرين وهم اصحاب المصلحة ويسن قانون جديد لهذا الموضوع لا ان يترك حسب رغبة مجلس الوزراء او وزير او مدير عام بالمشاركة وكانهم متفضلون على القطاع الخاص

□ مستشار ومحكم دولي